

## المجاعة والمخالفة لمعايير المجتمع في مصر: تحليل دينامي للأبعاد والنتائج في ضوء تراث البحوث النفسية

حسن علي حسن  
كلية الآداب - جامعة المنيا

### مقدمة

أثيرت في الآونة الأخيرة - على المستوى الاعلامي في مصر - قضية البحث عن عقد اجتماعي جديد لتحديد العلاقة بين الدولة والمواطنين من جهة، والدعوة لتحديد المسارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع في مصر من جهة أخرى<sup>(1)</sup>. ومن المفترض أن فكرة العقد الاجتماعي تقوم على أساس شرعية العلاقة بين الدولة والمواطنين، حيث يجب على الدولة الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع من حيث كفالة الأمن وضمان تهيئة الظروف المحيطة لحصول المجتمع على حاجاته الأساسية (البيولوجية والنفسية)، في مقابل التزام المواطنين باحترام معايير النظام العام والخضوع للقانون الذي ينتظم مجالات الحياة المختلفة في المجتمع.

من الناحية النفسية، فإن هذه الدعوة تعني ضمنا وصراحة أن ثمة نوعا من عدم الالتزام أو المخالفة الفعلية، بالإضافة للالتزام الشكلي أو الظاهري، والذي يحوي في مضمونه مخالفة فعلية لمعايير التفاعل القويم في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية في مصر. وبشكل محدد ترجع بواعث كتابة هذا البحث - أساسا - الى ما لاحظته الباحثة من شيوع حالة من السلبية واللامبالاة، وكذا الافراط في المجاعة الشكلية دون استدماج حقيقي لتوجهات ومعايير المجتمع في مصر، وفي المقابل شيوع أنماط من السلوك المخالف والتي تتسم بانتهاك معايير وقيم هذا المجتمع، بشكل متطرف وعنيف أحيانا.

ومن ثم فإننا نتساءل لماذا يميل بعض الناس للمجاعة الفعلية، أو الظاهرية الموقته لمعايير أو أعراف جماعة أو مجتمع ما، حتى ولو كانت خاطئة؟ ولماذا يميل بعض آخر للمخالفة أو عدم الالتزام بمعايير الجماعة أو المجتمع حتى لو كانت صحيحة من الناحية الموضوعية؟

الواقع أن هذا النمط من التساؤلات، يدخل في إطار ما يسمى ببحوث عمليات التأثير الاجتماعي، وماتقضي إليه تلك العمليات من نجاح أو فشل في تشكيل سلوك الأفراد والجماعات وفق معايير وقيم معينة. وبشكل محدد، نتحدث هنا عن المجازاة أو التوافق الإيجابي - من الناحية الاجتماعية على الأقل - مع معايير الجماعة أو المجتمع، في مقابل المخالفة أو التوافق السلبي مع تلك المعايير. وكما يوضح (Wrightsmen & Deaux 1981: 380) فإننا نجابه في كل وقت بمحاولة من شخص أو عدة أشخاص للتأثير في سلوكنا واتجاهاتنا، وعلينا أن نقرر ما إذا كنا سنخضع لهذا التأثير أم سنقاومه، وفي قلب هذه العملية تبرز قضية الضبط، أي الحد الذي نشعر عنده بأن لدينا قدرة السيطرة على حياتنا، في مقابل الدرجة التي نستشعر عندها بأن للآخرين قوة التأثير في سلوكنا.

### مشكلة البحث

تمثل المجازاة والمخالفة كما يوضح (Allen 1964: 133) واحدة من أكثر مشكلات البحث الحاحا واثارة لاهتمام الباحثين في مجال علم النفس الاجتماعي في السنوات الأخيرة. وثمة جدل لايزال قائما حول مدى فعالية المجازاة وكذا المخالفة فيما يتعلق بترشيد عملية التفاعل داخل الجماعات والمجتمعات. وكما يقرر (Milgram 1977: 154-155) فإن الحقيقة الأساسية في مجال الخبرة الإنسانية هي أننا نولد في مصفوفة اجتماعية، ومع ذلك يحاول كل منا أن يكون فردا، فالنسيج الاجتماعي لا مفر منه بالنسبة لحياتنا. فهو يزودنا باللغة والعادات ويمنحنا الأهداف والقيم والحاجة لمصاحبة الآخرين، ومع ذلك فإن القيم التي يمنحنا إياها تغدو ملكا لنا. . ولاشك في أن قدرا من المجازاة أمر ضروري لفعالية النسق الاجتماعي، بيد أن المشكلة هي الدفاع عن حق التوازن بين المبادرة الفردية والسلطة الاجتماعية. ومن ثم تتبدى أهمية هذا البحث في أنه يحاول الكشف عن بعض أشكال المجازاة والمخالفة لمعايير المجتمع المصري في مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية، وأيضاً طرح بعض الفروض التي تفسر ديناميات ومحددات هذه الظواهر من خلال تراث البحوث النفسية في هذا المجال.

### حدود البحث:

أ) أننا لسنا معنيين هنا بالرصد الإحصائي للظاهرة موضوع البحث، بقدر ما نعتمد على رصد ما يتعلق بتلك الظاهرة من وقائع منشورة في الصحف اليومية، وهي إحدى الوسائل الإعلامية التي تعنى بكشف أشكال المخالفة لمعايير المجتمع، وتحليل تلك الوقائع من الناحية النفسية الاجتماعية، من خلال طرح فروض تفسيرية تصلح أن تكون موضوعاً لبحوث أخرى أكثر نوعية.

(ب) أن هذا البحث لا يعنى برصد كل أشكال المجارة والمخالفة - في المجتمع المصري - فهذا أمر ليس من السهل حصره وتقييمه ولكن فقط نعني بأحد أشكال المجارة والمخالفة، أعني الانصياع الظاهري والمجارة المضادة لمعايير التفاعل القويم.

(ج) أنه مع تسليمنا بأن ثمة عوامل نفسية تدفع الأفراد للالتزام بمعايير الجماعة أو مخالفتها، إلا أننا نسلم بأن هناك عوامل موقفية وتنظيمية - سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية - تسهم أيضاً في تهيئة ودفع الأفراد للسلوك بشكل مجارٍ أو مخالف. ومن ثم فإننا نؤكد في تحليلنا - هنا - على هذه النظرة التكاملية لدور كل من خصائص الشخصية وخصائص الموقف في تشكيل هذه الظاهرة السلوكية.

(د) على الرغم من أنه توجد محاذير تحول دون امكانية التعميم من نتائج البحوث على الجماعات الصغيرة الى تحليل النظم في المجتمعات الكبيرة - في اطار دراسات التأثير الاجتماعي - إلا أنه يمكننا اعتبار تلك الجماعات بمثابة عينات تصلح نتائجها للكشف عن أو توضيح ماقد يكون من المتعذر الكشف عنه في المجتمعات الكبيرة، نتيجة لمحدودية جهود الباحثين أو لقصور في أدوات البحث بشكل موقت على أقل تقدير.

(هـ) وأخيراً، فإن المشكلات ذات الدلالة كما يقرر (Shaw 1976: 406)، يجب ألا نحجم عن دراستها ببساطة، لكون أساليب البحث الجيدة غير متاحة لدراساتها، أو لأن أساليب بحث ماهرة ولها ما يبررها تستخدم لفحص مشكلات خاوية من المعنى. فالمشكلات ذات الدلالة يجب أن تقتحم أو تدرس، حتى لو كان ذلك يعني استخدام اجراءات بحثية أقل دقة.

#### مفاهيم البحث:

(أ) المجارة والمخالفة - أبعاد المفهوم وحدوده: يوضح Kiesler أن هناك ثلاث طرق متميزة يستخدم مفهوم المجارة في اطارها حديثاً في التراث السيكلوجي، وهي: (1) المجارة باعتبارها خاصية مستقرة في الشخصية، (2) المجارة باعتبارها تغيراً معرفياً واتجاهياً ناتجاً عن ضغط حقيقي أو متخيل من قبل الجماعة وهو ما يسمى بالتقبل الشخصي، (3) المجارة باعتبارها نوعاً من الموافقة للجماعة، وهو ما يعرف بالانصياع العام، وبوسعنا القول بأن عرض Kiesler للمناحي النظرية التي يستخدم من خلالها مفهوم المجارة يستوعب بالفعل معظم المفاهيم المطروحة في هذا المجال حول طبيعة ونوعية المجارة والمخالفة. وبشكل عام يمكن القول بأن ماهية المجارة تتمثل في الخضوع لضغط الجماعة، وقد تأخذ أشكالاً مختلفة، وقد تكون قائمة - أيضاً - على دوافع أخرى. وبشكل عام، تتفق هذه التعريفات على دلالة مفهوم ضغط الجماعة، فهي لم تحدد جماعات معينة، ذات معتقدات وممارسات سلوكية محددة، بل أي جماعة تبدو هامة أو ذات دلالة بالنسبة للفرد،

مثل أعضاء الأسرة والأقران والجماعات المرجعية، التي تشكل معاييرها رغبات الفرد وطموحاته (Gross, 1987: 303). ووفقا لما انتهى إليه (Willis 1963: 501-504) ثمة بعدان يبدوان هامين، لكي يمكن تكوين نموذج ملائم للمجاعة والمخالفة هما: الاعتمادية - الاستقلال، المجاعة - المجاعة المضادة. ومن خلال تفاعل هذين البعدين مع بعضهما البعض، فإنها يفضيان الى ثلاثة أنماط كبرى من السلوك تتمثل في ما يلي: (1) المجاعة الاجتماعية وتتضمن حركة مستمرة نحو ما هو متوقع اجتماعيا، (2) الاستقلال وتتضمن تناقصا في الحركة سواء في اتجاه الاقتراب من أو البعد عن التوقع الاجتماعي، (3) المجاعة المضادة وتتضمن حركة مستمرة بعيدا عن ما هو متوقع اجتماعيا. والجدير بالذكر، أنه بينما تمثل 2، 3 نوعا من المخالفة إلا أنها يختلفان في علاقتهما بالاستقلال. وبينما تكشف 1، 3 عن الاعتماد على الآخرين، فإن 2 كما يدل مصطلح الاستقلال، تتضمن تحركاً نسبياً عن مثل هذه الاعتمادية. كما تظل 3 مرتبطة بمعايير جماعة الأقلية والتي تقف بشكل معارض للأغلبية. وقد افترض (Hollander & Willis 1971: 439) أن المجاعة والمخالفة ليستا خصائص شخصية، ولكنها نتائج للتفاعل في موقف معين. فدرجة الاستقلال - على سبيل المثال - ليست ثابتة، حتى لدى نفس الفرد، كما توجد تقييمات ثقافية مختلفة لهذه الظاهرة. فالمجاعة المضادة ذات تقييم سلبي في الغالب أكثر من الاستقلال. حيث ينظر للاستقلال باعتباره غطا من الاستجابة أكثر أصالة ومدفوعا ذاتيا، بالمقارنة بالطابع السلبي للمجاعة المضادة، في الثقافة الغربية على سبيل التحديد. وبشكل محدد فإننا نعني في هذا البحث بـ (1) المجاعة باعتبارها نوعا من الانصياع أو الاذعان أو الخضوع الموقت لمعايير الجماعة ومتطلبات الموقف، (2) المخالفة باعتبارها نوعا من المجاعة المضادة. وفيما يلي تفصيل لهاتين الظاهرتين باعتبارهما بؤرة الاهتمام في هذا البحث:

في ما يتعلق بالانصياع، بوسعنا القول أنه في إطار هذا النمط السلوكي، يخضع الناس لضغط الجماعة لكي يتجنبوا العقاب المتعلق بالمخالفة. فعلى المستوى الظاهري المعلن يتفق الفرد مع الأغلبية ولكنه يختلف معها شخصيا أو على المستوى الداخلي. ومن ناحية أخرى، اذا كنا قد عرّفنا المجاعة باعتبارها خضوعا لضغط الجماعة، فإن الانصياع يمكن تعريفه باعتباره الاذعان لمتطلبات أحد رموز السلطة في موقف ذي سلطة متدرجة. وتؤكد (Brown 1985: 205) على هذا المعنى بتوضيحها أن كلا من المجاعة (الفعلية) والانصياع يتضمنان تنازلا عن المسؤولية الشخصية، بيد أن بينهما فروقا هامة تتمثل في أن المجاعة تتضمن حاجة نفسية للتقبل من الآخرين، ويستمر ذلك في مواجهة الأقران في مواقف الجماعة، بينما يتضمن الانصياع تعاملًا مع القوة والمكانة الاجتماعية لنموذج السلطة. وأيضا فإنه بينما يكون من الممكن انكار أننا نجاري، لأن ذلك يفترض أنه يتنقص من احساسنا بالفردية، فإن معظمنا لديهم الرغبة في الاعتذار لأنفسهم - عن الانصياع -

بقولهم أننا كنا نطيع الأوامر. وقد طرح (Brown 1986:250) تمييزاً مشابهاً، حيث يقرر أن سلوك المجارة يتأثر بالنموذج أو القدوة (من الأقران)، بينما يتأثر الأذعان أو الانصياع بالتوجيه (من شخص ما يتسم بسلطة مرتفعة).

وفيما يتعلق بالمجارة المضادة، فإنها تحدث عندما يعرف الشخص توقعات المجتمع أو الجماعة، بيد أنه يستجيب في اتجاه مضاد لها. ويكشف عن قدر كبير من التحرك بعيداً عن الوضع الذي اتفقت عليه الجماعة أو استحوذ على تأييدها، وهو أمر يختلف عن الاستقلال. فالشخص المستقل حقيقة، يعرف ما يتوقعه الناس من حوله ولكنه لا يستخدم هذه التوقعات مرشداً له في سلوكه، فلديه معايير وقيمه الخاصة والتي قد تتفق أو لا تتفق مع معايير الجماعة أو المجتمع الذي يعايشه (Hollander & Willis, 1971:440).

ب) معايير المجتمع في مصر - حدودها وأشكالها: يوضح (Sherif 1961: 162) أن وحدة سلوكية معينة تؤخذ بذاتها وفي موقف ما، لا يمكن تصنيفها على أنها مجارة أو مخالفة (انحراف)، فليس ثمة سلوك مجارٍ أو مخالف بشكل مطلق. فالمجارة دائماً مجارة لشيء ما، والمخالفة أو الانحراف - أيضاً - تكون مفارقة لشيء ما. وقد يكون هذا الشيء أسلوباً سائداً ومعتاداً أو متوقعاً في التعامل مع الوقائع المحيطة بالفرد. وهذا هو الأساس التنظيمي للمشكلة، فدائماً ما تكون المجارة والمخالفة متعلقة بمعيار معين. والمعيار «توقع مشترك من قبل الجماعة، يحدد نوع السلوك الذي يعتبر ملائماً لموقف معين» (Secord & Backman, 1974:300). وبشكل محدد، فإن الأعراف أو المعايير الاجتماعية تمثل قواعد للسلوك، يرسبها أعضاء الجماعة أو المجتمع للمحافظة على الاتساق في السلوك وبدونها لا يمكن التنبؤ بسلوك الآخرين، كما نفشل في إصدار الاستجابة الملائمة، أو تحديد مسار الفعل المناسب أثناء عملية التفاعل. وبوسعنا أن نشير إلى عدة خصائص مميزة للمعايير أو الأعراف الاجتماعية تتمثل فيما يلي:

- (1) أنها تمثل تعميمات معيارية، خاصة بالسلوك المتوقع في المسائل ذات الأهمية النسبية للجماعة. ومن ثم فهي ذات طبيعة تقويمية، فهي تشير إلى ما ينبغي فعله، وبالأحرى فهي تمثل أحكاماً قيمية بالنسبة لنماذج السلوك في المواقف الاجتماعية.
- (2) تتباين المعايير والأعراف في الدرجة التي تقبلها الجماعة، فبعض المعايير تقبل غالباً من كل فرد، على حين أن هناك معايير أخرى يقبلها بعض الأعضاء دون الآخر.
- (3) تتباين المعايير في مدى ما تسمح به من انحراف فبعض المعايير تتطلب تشبهاً صارماً بالمبدأ (مثل: ينبغي عليك أن لا تقتل)، بينما يسمح البعض الآخر بمدى واسع من السلوك الذي يعد مقبولاً (مثل: ينبغي على الأفراد أن يكونوا مهذبين مع الآخرين).

وكما يوضح Shaw (1976:373) فإنه عندما ينحرف شخص عن معيار ما، خاص بالجماعة أو المجتمع الذي يعايشه، فإن صورة ما من صور العقاب توجه غالباً ضده، ويتراوح العقاب من عدم الرضا الحقيقي عن الشخص، إلى عقوبة الإعدام، تبعاً لشدة ما يترتب على الالتزام بالمعايير أو الانحراف عنها من نتائج (إيجابية أو سلبية)، وكذا الظروف التي حدث في ظلها الانحراف أو المخالفة.

ووفقاً لذلك، فإننا نستهدف في هذه الدراسة رصد أشكال المجازاة (الانصياع الظاهري) والمخالفة (المجازاة المضادة) لبعض معايير المجتمع المصري، والتي يفترض أنها تمثل قواعد عامة للسلوك أو توقعات مشتركة للأغلبية في المجتمع، تحدد ماهو مرغوب فيه وما هو مرغوب عنه من أنماط السلوك في مجالات التفاعل المختلفة. وفي ما يلي صياغات نظرية مفترضة لبعض معايير المجتمع المصري، والتي تستند لتراث ديني وشعبي، وتتسم بقدر كبير من العمومية تبعاً لذلك:

معايير التفاعل في المجال الاقتصادي: (الحرص على المنفعة العامة - الكسب الحلال - اتقان العمل).

معايير التفاعل في المجال السياسي: (المصادقية الشخصية ومطابقة القول للفعل - الولاء للوطن ومصلحة الوطن فوق الجميع - المشاركة الفعالة في هموم الوطن).

معايير التفاعل في المجال الاجتماعي: (التواد والتراحم أساس للتفاعل بين البشر - الابتعاد عن الشبهات والتمسك بحسن السمعة - مصاحبة الأخيار من الناس والبعد عن اقران السوء).

معايير التفاعل في المجال الديني: (الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة - حرية الاعتقاد والمواطنة للجميع - لا ضرر ولا ضرار ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح).

وسوف نحاول في ما يلي رصد بعض أشكال المجازاة والمخالفة لهذه المعايير، وطرح فروض تفسيرية تتسم بقدر من المعقولية ولكنها بحاجة لدراسات أخرى أكثر تنوعاً للتحقق من مدى صحتها:

استنتاجات وتفسيرات خاصة بأشكال المجازاة - والمخالفة في مجال الحياة السياسية اللامبالاة السياسية - والعنف السياسي

يمكننا القول بأن جهود الباحثين في مجال السياسة وعلومها تعنى - أساساً - بمشكلة السلطة السياسية من ناحية بلوغها وتعزيزها وتوزيع مكوناتها (محمود، 1979:19) ومن المفترض في مجتمعنا أن ثمة مشكلات تنشأ وتختفي وبعضها لا يزال قائماً، حول نمط التوجه حيال السلطة السياسية القائمة، والمعتقدات التي يتبناها الأفراد تجاه السلطة ورموزها،

ومدى القوة أو الضعف المدرك والذي يعزوه الأفراد للسلطة الحاكمة، وأيضا مدى المشروعية المدركة والطاعة المبذولة لأولي الأمر من ذوي السلطة، وكذا مدى احساس الأفراد بكفاءة هذه السلطة في حل مشكلات المجتمع واشباع حاجات أفرادهم، وقدرتها على ممارسة الضبط الاجتماعي على سلوك أفرادها حكما ومحكومين. ومن المتوقع - وفقا لكل ذلك - أن يتشكل سلوك الأفراد في اتجاه ايجابي فعال (توحد أو استدماج أو مجارة فعلية لمتطلبات السلطة) أو اتجاه سلبي (مجارة ظاهرية أو مجارة مضادة). وتتمثل أشكال المجارة (الانصياع الظاهري) وكذا المخالفة (المجارة المضادة) لمتطلبات السلطة والتي تبدو شائعة في مجتمعنا فيما يلي:

(1) انتشار اللامبالاة السياسية، وانخفاض مستوى المشاركة الفعالة أو ابداء الرأي في مواقف الانتخابات العامة من قبل كثير من الأفراد وخاصة الشباب، وفي حالة المشاركة يسود نوع من المجارة المفرطة لاختيارات أهل الحل والعقد في محيط البيئة الاجتماعية التي يعايشها الفرد<sup>(2)</sup>.

(2) ادعاء كثير من المسؤولين - أو رموز السلطة في المواقع المهنية والتنظيمية الحكومية - الالتزام باللوائح والقوانين - من الناحية الشكلية - بينما يتورط بعض منهم في مخالفات جسيمة لتلك القوانين - على المستوى الضمني وغير المعلن<sup>(3)</sup>.

(3) شيوع مقولات دارجة وسلوك لفظي غير مهذب ويتسم بالسخرية والاستهزاء والعدوانية المضمرة فيما يتعلق بكفاءة بعض رجال السلطة ورموزها في بعض الأحيان<sup>(4)</sup>.

(4) تكرار حالات العنف السياسي الموجه نحو الشرطة ورجالها باعتبارها أحد رموز السلطة المنوط بها عملية الضبط الاجتماعي لسلوك الأفراد وفقا لمعايير وقيم المجتمع<sup>(5)</sup>.

وبوسعنا طرح بعض الفروض التفسيرية لتلك المظاهر السلوكية - التي تندرج تحت ظاهرة المجارة والمخالفة - من خلال البحوث النفسية كما يلي:

(1) أن اللامبالاة السياسية وضعف المشاركة الفعالة في الانتخابات العامة، تمثل أحد أشكال الاستجابة في مواقف التفاعل الاجتماعي، والتي تستحق الاهتمام والمناقشة. وكما أوضح Krech et al. (1962: 506) فإن هناك بديلاً ثالثاً محتملاً بالإضافة للمجارة والاستقلال، له دلالة في مواقف الضغط الاجتماعي، يتمثل في الامتناع أو الكف عن الاستجابة أو الانسحاب من الموقف دون ابداء رأي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فالفرد قد يكون مدفوعاً بضغوط المجارة لرفض اتخاذ استجابة سلوكية أو اتخاذ موقف ازاء القضية المعروضة. وكما يؤكد Krech et al. (1962: 506) فإن هذا النمط من المجارة يكون أكثر خبثاً، ويمثل شكلاً مفرطاً أو مميتاً من أشكال السلوك المجاري، والذي لايسمح فيه للفرد لابلتخلي فقط عن رأيه الخاص، بل وأيضا التخلي عن حقه في التعبير عن رأيه كلية.

وفي اعتقادنا أن ذلك يرجع لعدة أمور تتمثل في ما يلي : أ) ضعف اهتمام السلطة السياسية بدفع المواطنين - بطريقة فعالة وليست اعلامية فقط - للمشاركة في الانتخابات العامة، وذلك بتوقيع غرامات مناسبة على غير المشاركين، وهو ما يمثل ضعفا في اجراءات الضبط الاجتماعي أو انخفاضاً في مستوى الضغط يحول دون اتخاذ موقف حاسم بالقبول أو الرفض الصريح لموضوع التفاعل، ب) احساس كثير من الأفراد بالعجز الذاتي، وأن ادلاءهم بأصواتهم لا يغير من مجرى الأمور كثيراً كنتاج لافتراض تدخل السلطة في تعديل أو تزييف نتائج الانتخابات حسبما تراه مناسباً. وهو ما يمثل مدركات ذاتية سلبية نحو موقف التفاعل، تحول دون الاتصال الايجابي أو المشاركة الفعالة في عملية الانتخاب، ج) ومن ناحية ثالثة، فإن ضعف المشاركة في الانتخابات يلقي نوعاً من التدعيم الايجابي المباشر وغير المباشر أحياناً، من قبل الأقران والراشدين في محيط الأسرة والعمل والمجتمع الكبير، فضلاً عن أن انخفاض مستوى الوعي السياسي والتعليمي لدى قدر كبير من الأفراد في مجتمعنا، يمكن أن يكون عاملاً مهبطاً لهذا التوجه السلبي نحو الانتخابات العامة باعتبارها أحد السبل الهامة لاختيار السلطة ورموزها، د) وفي ما يتعلق بالانصياع الظاهري لأراء أهل الحل والعقد في محيط البيئة الاجتماعية للفرد وتزييف ارادة الناخبين في اتجاه اختيار رموز معينة للسلطة، فإنه أمر يرجع الى تزايد مستوى الضغط الذي يمارس على الأفراد، ومدى سلبية أو ايجابية العائد عليهم من وراء هذا الاختيار، ومستوى الوعي بالاختيارات المطروحة، وكذا بعض السمات الشخصية للفرد، فقد اتضح أن الأفراد الأقل وعياً والأكثر حاجة للأمن والأقل ثقة بالنفس وذوي المكانة الاجتماعية المنخفضة والتقدير المنخفض للذات، والأقل كفاءة من الناحية العقلية، أكثر ميلاً للانصياع أو الخضوع لأراء وأحكام الآخرين (ابراهيم، 1985:185).

2) وفي ما يتعلق بعدم المصادقية الشخصية أو انتهازية بعض المسؤولين ذوي المواقع الهامة، وتورطهم في قضايا الفساد، فمن المفترض أن ذلك يرجع لعدة عوامل تتمثل في ما يلي : أ) ضعف البناء القيمي أو المستوى الأخلاقي لهؤلاء الأفراد، بشكل يحول دون ممارسة نوع من الضبط الذاتي على سلوكهم، أو توجههم من الخارج أكثر من الداخل، ووفقاً لمتغيرات الموقف، فإذا ما كان الموقف محدوداً وصارماً، ضعفت امكانية الانحراف، وإذا ما كان الموقف غير محدود وضعيف زادت امكانية الانحراف، ب) ضعف عوامل الردع والضبط الخارجي، ووجود ثغرات في القوانين، وبطء اجراءات التقاضي، بشكل يحول دون العقاب الفوري أو التدعيم السلبي لهذا التوجه السلوكي الرديء، ج) احساس هؤلاء الأفراد بأنهم ذوو مكانة ونفوذ مرتفع، قد يدفعهم - أحياناً - للخروج على معايير الجماعة، دون أن يكون بمستطاع أحد محاسبتهم بشكل فعلي. وكما توضح الدراسات فإن المركز الاجتماعي والتقدير الذي يتلقاه الفرد من الجماعة، له دور هام في تحديد مدى مجارة

الفرد أو مخالفته لمعايير الجماعة وقيمها. فكلما زاد احترام الشخص من قبل الجماعة زادت حريته في الخروج على معاييرها. أما الشخص ذو الرصيد الضئيل، فغالبا ما يكون حذرا أو مستعدا أكثر من غيره للانصياع خشية أن يفقد التقدير الذي وصل اليه (ابراهيم، 1985: 185؛ حسن، 1983: 58 - 60).

(3) وفي ما يختص بشيوع مقولات دارجة وسلوك لفظي غير مهذب ويتسم بالسخرية والاستهزاء والعدوانية المضمرة تجاه السلطة ورموزها من المفترض - كما يقرر Krech et al (1962: 507) أن الاستجابة الفعلية للمجاعة، وكذا المخالفة تحت ضغط الجماعة، قد تأخذ شكل سلوك فعلي صريح من ناحية الفرد، أو مجرد سلوك لفظي، كأن يقول الفرد شيئا ما ينم عن اتفاقه مع أو رفضه لما تقوله الجماعة. ويعول الباحثان على السلوك اللفظي لما له من دلالة أولية في مجتمعنا المعقد، حيث تبدو معظم أنماط السلوك الاجتماعي غير مباشرة ورمزية. كما أن قدرا كبيرا من السلوك المجاري (وكذا المخالف) الذي يكشف عنه الفرد، عبر حياته اليومية يتسم بالطابع اللفظي. وبوسعنا أن نشير الى عدة فروض لتفسير هذه الظاهرة السلوكية تتمثل في ما يلي:

(أ) أن مجاعة الأفراد للسلطة ورموزها أو احترامهم لها، مرهون بمدى كفاءة تلك السلطة في اشباع حاجات أفراد المجتمع الذي تسوسه، وعدالتها في توزيع عائد الثروة في المجتمع، وإثابة المجتهد وعقاب المخطيء. وأن عدم مراعاة ذلك يؤدي لفقد السلطة ورموزها لقدر كبير من الجاذبية المدركة من قبل افراد المجتمع، ومن ثم تغدو موضعا للسخرية والنقد والهجوم المباشر وغير المباشر. وكما يوضح Secord & Backman (1974: 335) فإنه حين لا يستطيع الأفراد - في المجتمع - تحقيق نتائج مشبعة من خلال المجاعة لمعايير الجماعة، التي تحدد كيف يمكن تحقيق تلك النتائج فإن الضغوط تثور كنتاج لانهايار الاتفاق حول ماهية السلوك الملائم. ويسبب ذلك حالة نسبية من فقدان الاتجاه، ويستثير فقدان الاتجاه بدوره، حالة شعور أو توقع بأن أنماط السلوك غير المقبولة اجتماعيا، أضحت ضرورية لتحقيق الأهداف.

(ب) ندرة المعلومات (التعقيم الاعلامي)، وأحيانا وفرة المعلومات الى حد التضارب (فوضى الاعلام)، يمكن أن يؤدي لتشويش الوعي أو قبول معلومات كاذبة على أنها صحيحة، والعكس صحيح. فالندرة والوفرة الزائدة في المعلومات يفترض أنها تؤدي لنفس الأثر وهو الاحساس بغموض الموقف أو الرؤية المتعلقة بواقعة معينة. وهنا تزداد المجاعة لرأي الفرد أو الجماعة - ذات الدلالة بالنسبة له - الاكثر نشاطا أو اهتماما في ما يتعلق بالواقعة، حتى لو كان ذلك في اتجاه مضاد للسلطة وتوجهاتها<sup>(6)</sup>.

(4) وفي ما يتعلق بتكرار حالات العنف السياسي الموجه نحو الشرطة ورجالها

باعتبارها أحد رموز السلطة، فرمما كان ذلك راجعا الى مايلي: أ) أن الشرطة تمثل خط الدفاع الأول لتأمين المجتمع ضد الخارجين على معاييرهم، ومن ثم فإنها تحاول ردع أو إعاقة أولئك الخارجين بشكل أو بآخر، مما يسبب لهم إحباطا، يحاولون التوافق معه باستخدام إحدى الآليات الدفاعية وهي العدوان المباشر (التدمير المادي للأشخاص والممتلكات ذات العلاقة المباشرة مع الشرطة)، أو غير المباشر (السخرية والاستهزاء اللفظي من رجالها)، ب) ومن ناحية ثانية من المفترض أن هذا الاتجاه المناوئ أو المضاد لهذا الرمز من رموز السلطة السياسية، يلقي دعما صريحا أو خفيا - ماديا أو معنويا - من قبل جماعات دينية أو سياسية لمحاولة النيل من/أو زعزعة مكانة هذا الجهاز الأمني بشكل يحول دون ممارسته لدوره<sup>(7)</sup>، ج) يمكننا أن نشير من ناحية ثالثة - أيضا - الى دور الممارسات الخاطئة لبعض أفراد هذا الجهاز الأمني، سواء بشكل مقصود أو عفوي، وكذا تورطه المفترض في عمليات التعذيب والقمع، مما يسهم في تشكيل مدركات سلبية تجاه هذا الرمز من رموز السلطة، بشكل يحول دون التأزر معه في أداء مهامه في بعض الأحيان.

استنتاجات خاصة بالمجاعة والمخالفة في مجال الحياة الاقتصادية: (جهود القطاع العام - ومخاطرة القطاع الخاص)

يعني الباحثون في مجال علم الاقتصاد بالدراسة العلمية لمجموعة الظواهر الاجتماعية التي تدور مباشرة حول تدبير ثروة المجتمع المادية (سوفيف، 1975: 74) وتتمثل المجاعة في المجال الاقتصادي، في ما يمكن أن نسميه ببيروقراطية القطاع العام، أو المؤسسات العامة والقائمة على تدبير الأنشطة الاقتصادية والمالية والتجارية في المجتمع، حيث نجد المجاعة المفرطة للوائح والقوانين العامة والنظم البيروقراطية سائدة في مجال العمل العام أو الحكومي، بشكل يحول دون الابتكارية والتفرد في الأداء، مما يفضي لخفض مستوى الكفاية الانتاجية وإعاقة تلك الشركات والمؤسسات عن تحقيق أهدافها. والجدير بالذكر أن هذا النمط من المجاعة قد لا يمثل - أحيانا - التزاما فعليا بنص تلك اللوائح والقوانين، بقدر ما يمثل مجاعة ظاهرية أو التزاما شكليا يتبعه أو يحوي في داخله مخالفة أو انتهاكا لروح تلك القوانين واللوائح، حينما يكون هناك اغراء أو عائد ما من قبل شخص أو مؤسسة أخرى، وفي ظل احساس بغياب الرقابة الفعلية أو الصارمة للأفراد القائمين على أمر تلك المؤسسات أو الهيئات الحكومية. وعلى سبيل المثال، فقد كشفت إحدى الدراسات العلمية<sup>(8)</sup> عن أن السرقات العينية أو الملموسة - وذلك بخلاف السرقات غير المرئية والتي تتمثل في تضییع وقت العمل، واستغلال ما هو عام لقضاء مصالح خاصة - للموظفين والعاملين بالحكومة والشركات بلغت 10 ملايين جنيه عام 87/86، وأن هذا المبلغ يمثل أقل من 0,01 من جملة الأموال المتحركة في الاقتصاد غير الشرعي في مصر.

وفي ما يتعلق بأشكال المخالفة أو المجاعة المضادة لمعايير المعاملات الاقتصادية في

مصر، فانها تتمثل بشكل واضح في شيوع أنماط من الممارسات والأنشطة الاقتصادية والمالية والتجارية، والتي تتسم بعدم الشرعية أو عدم الالتزام بالتشريعات السائدة والتحايل على القانون واستغلال ثغراته لتحقيق مكاسب شخصية سريعة. ويتمثل ذلك - على سبيل المثال - في قضايا النصب والاحتيال على البنوك والمواطنين من بعض المغامرين والشركات، وذلك باستغلال حاجات المواطنين لتنمية أموالهم وحاجتهم للأمن وتحقيق المكانة الاجتماعية<sup>(9)</sup>. وفي الدراسة التي أعدها مصطفى علي وقدمها للمؤتمر العلمي الثاني لكلية التجارة في جامعة المنصورة في ما يتعلق بحركة الاقتصاد غير الشرعي في مصر، اتضح أن جملة الموارد المالية المتحركة في هذا الاقتصاد تصل سنويا الى 25 مليار جنيه موزعة كالتالي: 980 مليون جنيه تمثل دخولا من الأعمال الإضافية وغير الرسمية، التي يقوم بها الموظفون مثل الدروس الخصوصية والأعمال الحرة، 50 مليون جنيه تهرب من الأرباح التجارية والصناعية، 2 مليار جنيه أرباح تجارة المخدرات مضافا إليها 20 مليار جنيه قيمة المخدرات المتداولة في مصر طبقا لتقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وكذلك 1,2 مليار جنيه أرباح المضاربة في الأراضي والعقارات والمساكن العشوائية، وأيضا 550 مليون جنيه مقدار السلع والتهرب الجمركي من بورسعيد، 120 مليون جنيه سمسرة من الصفقات العقارية و 90 مليون جنيه عمولات ناتجة عن تجارة النقد الاجنبي في السوق السوداء<sup>(10)</sup>.

ومن المفترض أن هذا النمط من الممارسات الاقتصادية يتسم بالمخالفة لمعايير المجتمع الاقتصادية - أو ما ينبغي أن يكون في هذا الصدد - والتي تتمثل في الحرص على المنفعة العامة والكسب الحلال واتقان العمل. وبوسعنا طرح الفروض التفسيرية التالية، لشيوع هذه المظاهر السلوكية وتتمثل في ما يلي:

(1) أن بيروقراطية القطاع العام وجوده ترجع أساسا الى عدم تشجيع المبادرة الفردية، واعتبار القوانين واللوائح غاية في حد ذاتها، دون أن تكون وسيلة لتأمين الوصول للهدف وهو الصالح العام. وكذلك توافر بعض الخصائص الشخصية السلبية لدى القائمين على أمر تلك المؤسسات العامة، تتمثل في الميل لليقينية والقطعية والتصلب، بشكل يحول دون تفهم روح القانون والمرونة في تطبيقه وفقا لمتغيرات الموقف. وكذا ميل هؤلاء الأفراد لعدم المخاطرة ايثارا للسلامة وتجنبا للنتائج السلبية المخالفة. هذا فضلا عن احساسهم بعدم الجدوى بأن المجهد لا عائد له في تلك المؤسسات، بل قد يكون العائد نوعا من العقاب أو اللوم لخروجه عما هو مألوف. وفي حالة وجود العائد في شكل اغراء مادي أو توقع الحصول على منفعة شخصية من فرد أو مؤسسة ما، فإن الفرد يبرز لديه ميل للتعامل بشكل مرن وتفهم لروح القانون أو مخالفته أحيانا.

(2) وفي ما يتعلق بمخالفات الأفراد والمؤسسات الخاصة في المجال الاقتصادي، فإن

ذلك من المحتمل أنه يرجع الى مايلي: أ) عوامل موقفية متعلقة بغياب التهديد الفعلي بالعقاب - في حالة المخالفة - والحفز بالاثابة في حالة الالتزام بمعايير الممارسة الاقتصادية الصحيحة في المجتمع. هذا فضلا عن وجود نوع من الدعم الخفي لهذه الممارسات الاقتصادية الخاطئة، من قبل بعض القوى السياسية أو كبار الموظفين في مؤسسات الدولة، وشيوع قيم النجاح السهل والسهولة، في هذه الفترة من حياتنا الاجتماعية بشكل غير مقصود أحيانا عبر وسائل الاعلام<sup>(11)</sup>، ب) توافر بعض العوامل الشخصية الخاصة بدوافع وخصائص الأفراد الممارسين لهذا النمط من السلوك، والتي تتمثل في ضعف البناء الأخلاقي، وتوافر مستوى مرتفع من الدافعية للقوة والميل للمخاطرة والانجاز العدواني - أي الرغبة في تحقيق الهدف والنجاح بأية وسيلة حتى لو كانت غير مشروعة - فضلا عن الاحساس بغياب العائد الذي يشير الى سلبية هذا النمط من الممارسات بشكل فوري وفعال، مما يؤدي الى تدعيم السلوك المخالف.

استنتاجات خاصة بالمجاعة والمخالفة في مجال الحياة الاجتماعية: (الانضباط الشكلي - والانفلات الفعلي)

يركز الباحثون في مجال علم النفس الاجتماعي على دراسة عمليات التفاعل بين الأفراد في المواقف الاجتماعية المختلفة من حيث أشكالها ودوافعها ونتائجها. وكما يوضح (McDavid & Harrari 1974:376) فانه في مجال الدراسات النفسية للمجتمعات والنظم السياسية، يكمن المفتاح الأساسي لفهم التمرجات العميقة والحركات الاجتماعية في تحليل المجاعة للمعايير المنتشرة بين الناس، والقوى والظروف التي تغريهم بالولاء لها. وبوسعنا أن نشير الى عدة أشكال للمجاعة والمخالفة لمعايير الحياة الاجتماعية في مصر كما يلي:

(1) شيوع أنماط من السلوك أو التفاعلات الاجتماعية التي تتسم بالعنف بين الآباء والأبناء والأقارب في محيط الأسرة، وبين التلاميذ ومعلميهم في محيط المدرسة، وأيضا في محيط المؤسسات المهنية<sup>(12)</sup>. وعلى الرغم مما يقال عن أن هذه الأحداث ذات طابع خاص وفردى، إلا أننا نشير الى أن ثمة مناخا نفسيا عام ليسود المجتمع ويدعم ميل الأفراد الى استخدام أساليب غير معتادة أو غير مشروعة لاقرار مايراه صحيحا، أو انتقاما ممن يعتبره عائقا في سبيل تحقيق أهدافه حتى لو كانت غير مشروعة من الناحية الموضوعية. ومن المفترض أن هذه المظاهر السلوكية تبدو مضادة لأحد معايير الحياة الاجتماعية الهامة في مصر والتي تؤكد على ضرورة التواد والتراحم والاحترام في تفاعل الناس مع بعضهم البعض.

(2) ومن ناحية ثانية، ثمة نوع من المجاعة المفرطة وغير الواعية من قبل قطاعات كبيرة من الشباب لأقرانهم في الجماعات المرجعية التي ينتمون اليها، بشكل يسهم في دفع

هؤلاء الشباب للتورط في أنماط سلوك مخالفة لمعايير الحياة الاجتماعية القويمة في المجتمع الكبير، ويتمثل ذلك - على سبيل المثال - في انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات، وحوادث السرقة واغتصاب الفتيات، والتي يمارسها، في أغلب الأحوال، جماعات من الشباب، ومن المفترض أن هذه المظاهر السلوكية ترجع الى عدة عوامل تتمثل في ما يلي: (أ) ضعف أساليب الردع الفوري للمخالفين والمتورطين في مثل هذه التفاعلات الرديئة بشكل يحول دون تعديل سلوكهم أو اعتبارهم نموذجاً يجب أن لا يحتذى لأقرانهم<sup>(13)</sup>، (ب) ضعف الرقابة الوالدية أو البناء الأخلاقي لكثير من الأفراد المتورطين في أحداث تعاطي المخدرات واغتصاب الفتيات والسرقة، وتعرضهم للاحتكاك بنماذج بشرية سيئة في حياتهم الشخصية، تجيد الايقاع بهم ولا تترك لهم فرصة للفكك أو مراجعة أنفسهم وتعديل سلوكهم في الاتجاه الصحيح، (ج) أن شيوع هذه المظاهر السلوكية المخالفة، بشكل واضح في المدن، وبخاصة القاهرة الكبرى، يرجع - أيضاً - للتكدر البشري المتزايد للسكان واتساع المساحة المكانية، بشكل يتيح للأفراد الاحساس بالجهولية، بمعنى احساس الفرد بأن ارتكابه لمثل هذه المخالفات سوف لا يكتشف، وبالتالي سوف لا يقع عليه العقاب. وكما تشير البحوث النفسية فإن تخريب الممتلكات العامة والعنف هما - أيضاً - من الآثار الناتجة عن ضرورة التعامل مع جماهير متنوعة ومتغيرة ولا تربطنا بهم صلات شخصية عميقة. ولهذا يشعر الانسان بينهم أنه مجهول، وما كان مستحيل عليه فعله في المواقف التي يعرف فيها الآخرين ويعرفونه، يمكنه الآن فعله دون رقيب (ابراهيم، 1985:222).

استنتاجات خاصة بالمجاعة والمخالفة لمعايير الحياة الدينية في مصر: (التدين الشكلي - والتدين العنيف)

يعتبر الدين أحد المتغيرات الثقافية الهامة في حياة المجتمع المصري. وكما يوضح فروم (1977:25). فإن الحاجة للدين تضرب بجذورها في أحوال الوجود الانساني. كما ينظر للدين بمعنى واسع على أنه أي مذهب للفكر والعمل تشترك فيه جماعة ما ويعطي للفرد اطاراً للتوجيه وموضوعاً للعبادة. وبوسعنا أن نشير الى بعض أشكال المجاعة والمخالفة لمعايير الحياة الدينية في مصر كما يلي<sup>(14)</sup>:

(1) شيوع نوع من التدين الشكلي، على مستوى الأفراد والمؤسسات مجاعة لما ينبغي أن يكون من الناحية الدينية، على مستوى الشكل وليس المضمون في أغلب الأحوال. ففي الوقت الذي يحرص فيه الأفراد على أداء بعض العبادات ذات الطابع السلوكي الملحوظ - مثل الصلاة، الصيام، الحج - فانهم يمارسون أنماطاً من السلوك لا تتفق مع مضمون هذه الشعائر أو ماتدعو اليه، وهو ما يمثل نوعاً من الانفصام الديني أو المفارقة بين الشكل

والمضمون، بشكل ينم عن عدم استدماج جيد لمعايير مفهوم التقوى والذي يمثل جوهر الأديان السماوية.

(2) انتشار ظاهرة العنف الديني وتكفير المجتمع والاصطدام مع السلطة والأقليات المسيحية من قبل بعض الأفراد المتشدددين دينياً. ومع أن هذا النمط من السلوك له ما يبرره عند أصحابه إلا أنه يمثل - أيضاً - من الناحية الموضوعية مخالفة لمعايير الحياة الدينية القومية، والتي توجب الدعوة لله بالحسنى وتبشير الناس وعدم تنفيرهم وطاعة أولي الأمر وعدم إثارة الفتن.

(3) محاولة الحجر على تفكير الآخرين وفرض الوصاية عليهم باسم الدين ومعاينة من يخالف ذلك بواسطة الأفراد المشاركين في الجماعات المتشددة دينياً، وهو ما يخالف معيار حرية الاعتقاد الذي اقرته الأديان السماوية.

(4) المجارة المفرطة من قبل كثير من الشباب لأمراء وقادة بعض التنظيمات الدينية الخارجة على معايير المجتمع، بشكل يدفعهم أحياناً للتورط في سلوك مضاد لتوجهات المجتمع الكبير. ومن المفترض أن هذه المظاهر السلوكية ترجع إلى عدة عوامل منها:

أ) أن المجارة الظاهرية لأحكام الدين، تمثل محاولة توفيقية - وبشكل أدق محاولة تليفقية - من جانب عديد من الأفراد، يأخذون فيها ببعض ما جاء به الدين من ناحية، ويمارسون حياتهم الدنيوية وفقاً لمعايير غير دينية من ناحية أخرى. وقد يتم ذلك على مستوى شعوري أو لا شعوري، ومع ذلك فإن هذا التوفيق - غير الموضوعي - يحول دون الاحساس بالذنب الناجم عن عدم المجارة الحقيقية أو الفعلية لأحكام الدين، وهو أمر يدعم من خلال التعلم بالنمذجة وملاحظة الخلف للسلف والأبناء للأباء بشكل مباشر أو غير مباشر، والتذرع بأسباب مختلفة وحجج واهية، لمحاولة تبرير هذه الازدواجية، أو هذا النوع من عدم الاتساق، بين القول والفعل، أو بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون على مستوى الممارسات السلوكية.

ب) ومن ناحية ثانية، فإن انتشار ظاهرة العنف الديني وتكفير المجتمع والاصطدام مع السلطة والأقليات المسيحية، يرجع في أغلب الأحوال لعوامل تاريخية وتراث سابق من التعامل السلبي والحساسية المتبادلة والتحفظ المستمر بين السلطة الحاكمة والتنظيمات الدينية المتوالية فضلاً عن تزايد النشاط التبشيري الذي تقوم به الكنيسة - في بعض الفترات التاريخية - في مجتمع تقطنه أغلبية مسلمة. أضف إلى ذلك تردي الأحوال الاقتصادية وموجات التغريب والخلل الذي أصاب البناء القيمي للأفراد كنتيجة للتغيرات الاجتماعية السريعة، التي أعقبت عملية الانفتاح الاقتصادي<sup>(15)</sup>.

ج) ومن ناحية ثالثة، فإن محاولة الحجر على تفكير الآخرين وفرض الوصاية عليهم تمثل غمطا سلوكيا مصاحبا لبعض الخصائص النفسية التي تتمثل في التسلطية والتصلب والقطعية في التفكير والتطرف في الحكم والمعتقد والتعالي على الآخرين بشكل يحول دون الاستماع للرأي الآخر. وبالأحرى فهو يمثل انجها تسلطيا أو متعصبا تجاه الآخرين المخالفين للفرد في الاتجاه أو المعتقد فضلا عن أنه يتجاهل طبائع البشر والفروق الفردية بينهم في الكفاءة العقلية والميول والاتجاهات ومشارب التنشئة الاجتماعية. وهو أمر أقرته الأديان السماوية، ولذا فقد جعلت وظيفة الرسل هي التبليغ وليست الوصاية أو السيطرة.

د) أن المجازاة المفرطة من قبل كثير من الشباب لقادة وأمرء بعض الجماعات الدينية، أمر يمكن النظر اليه في ضوء ما يسمى بديناميات الطاعة والاذعان والتي طرحها فلوجل (1966:240). حيث يقرر: بأن الطاعة أسهل من ضبط النفس، والاعجاب بآخر أسهل من اكتساب الصفات التي تخول لنا أن نعجب بأنفسنا، ومن ثم كان تعرضنا لأن نجد في العالم الخارجي سادة يوجهون سلوكنا وأبطالا يسمون مثاليتنا، وبذلك يتيحون لنا بعض الراحة من ذلك الجهد الأعظم الذي يتطلبه تنظيم أنفسنا على ضوء هذه المثل. ولأن هؤلاء القادة هم أولو الأمر أو من لهم الحل والعقد في محيط الجماعة ذات الدلالة بالنسبة للفرد، فإن الطاعة لهم من قبل أفراد تلك الجماعات تبدو أمرا متوقعا.

ومن ناحية ثانية، يمكننا أن نشير إلى الاحساس بالخلط وحالة التشويش التي يعايشها كثير من الأفراد في مجتمعنا، نظرا لتدفق المعلومات بشكل متضارب - أحيانا - كنتاج لحالة الانفتاح والتحرر السياسية الذي حدث. ومع أن وفرة المعلومات خاصة تتيح للفرد حرية الاختيار بين البدائل في مجالات الحياة المختلفة، إلا أن أحد مساوئ هذه الوفرة هو أنها تفضي لنوع من الضبابية والتشويش على المشكلات بحيث تغدو معقدة للغاية، بدرجة لا تجعل الفرد المتوسط قادرا على استيعابها. ويعني هذا - كما يوضح فروم (1972:200) - أن التخصص والاختصاصي هو القادر على فهم تلك المشكلات. كما يميل هؤلاء الاختصاصيون أو قادة الفكر كل في مجاله المحدود إلى عدم تشجيع الناس على الثقة في قدرتهم على التفكير في تلك المشكلات التي تهمهم فعلا. ومن ثم يشعر الفرد وهويائس أنه قد وقع في فخ قدر هائل من المعلومات والمعطيات المشوشة، وهو ينتظر - بصبر لا ينفد - هؤلاء الاختصاصيين أو القادة حتى يملوا عليه ما يجب فعله أو كيف يتوجه. وكما يؤكد فروم (1972:200) - فإن نتيجة هذا النوع من التأثير شيثان هما: نزعة الشك والزهد تجاه أي شيء يقال «ويعني ذلك - ضمنا - في تقديرنا حالة من اللامبالاة أو السلبية، بالإضافة للأفراط والتفريط في القيم والمعايير الأخلاقية والدينية». وأيضاً الإيمان الطفولي بأي شيء يقال للشخص من جانب سلطة ما دينية كانت أو سياسية. الخ. «ويعني ذلك - ضمنا - في

اعتقادنا شيوع حالة من الدوجماطيقية أو القطعية والتطرف في التفكير والحكم والسلوك، والمجاراة التامة لرموز ومعايير تلك السلطة، حتى لو كانت غير صحيحة من الناحية الموضوعية» (فروم، 1972: 200).

ومن ناحية ثالثة، فإن الضغوط الاجتماعية التي تمارس داخل هذه الجماعات التي تتسم بجاذبية كبيرة مدركة - من حيث الهدف الذي تسعى الى تحقيقه - بالنسبة الى أعضائها، غالبا ما تدفع أفرادها للتحويل في اتجاه الخضوع لرأي القادة أو الصفوة في تلك الجماعات، خاصة أن عملية الاقناع تعتمد أكثر على المضمون الوجداني للرسالة والخصائص الشخصية للقائم بعملية الاتصال في هذه الجماعات. ووفقا لذلك تنشأ حالة من الاستثارة الانفعالية تتسم بالتوتر لدى الفرد، حينما يواجه تناقضا كبيرا بين رأي القادة أو الصفوة ورأيه الشخصي مما يدفعه للتشكك الفعلي في كفاءة عملياته الفكرية - أحيانا - ومن ثم قد تنتابه مشاعر الغم والاكتئاب والعزلة وهي حالة انفعالية تزيد من القابلية للمجاراة. وكما يوضح (Krech et al. 1962: 520)، فإن التناقض بين حكم الفرد وحكم الجماعة قد يحمل تهديدا بالعقاب أو النبذ للفرد اذا ما أصدر حكما مستقلا. وقد تنتابه حالة من القلق، لأنه لا يعرف مغزى ما يحدث، ومن ثم تكون المجاراة اسلوبا لخفض الخلل وتجنبه، وهي وظيفة دفاعية تتسم بها المجاراة في مثل هذه الحالة.

#### الخلاصة

هكذا نجد أن ثمة مظاهر عديدة تندرج في مجموعها في اطار ظاهرة المجاراة والمخالفة. كما أن هناك عوامل عديدة تسهم في تشكيل هذه الظاهرة، سبق الإشارة إليها بالتفصيل. وعلى الرغم من أن المجاراة والمخالفة لا تبدو - في حد ذاتها - ظاهرة سلبية بشكل مطلق، الا أن الافراط في المجاراة وكذا المخالفة - هذا فضلا عن مدى ايجابية أو سلبية معيار أو موضوع المجاراة والمخالفة - أمر يدعونا الى الانتباه لهذه الظاهرة، وضبط العوامل التي تقضي لحدوثها بشكل لا يتواءم مع التوجهات المشروعة للمجتمع الكبير في مصر.

#### الهوامش

- (1) تم طرح هذه القضية للمناقشة على صفحات جريدة الأهرام المصرية في أكثر من عدد - من خلال كتابها - في شهر يوليو 1989.
- (2) تتمثل اللامبالاة السياسية والخضوع لاختيارات أهل الحل والعقد في مجال الانتخابات، وبخاصة في المناطق الريفية حيث تشيع الأمية ويقل الوعي السياسي، ويجاري الأفراد ما يقره الكبار في هذه

- المناطق بحيث يشيع التعبير التالي أثناء الانتخابات «أن البلد الفلاني مقفلة على المرشح الفلاني» أي سوف يصوت أهل البلدة جميعهم لصالحه لأن كبير القوم هناك يريد ذلك.
- (3) للحصول على وقائع محددة في هذا الصدد، راجع مانشرته صحف المعارضة والصحف القومية في ما يتعلق بقضايا الرشوة والرشاء المفاجيء لبعض القيادات. وبشكل محدد راجع المقال المنشور في مجلة آخر ساعة المصرية عن اختلاسات الحكومة والقطاع العام عدد (2859) أغسطس 1989، وجريدة الوفد عدد (596) أول فبراير 1989.
- (4) يتمثل السلوك اللفظي غير المهذب، في أنه مجرد أن تتكلم مع فرد ما في مصر - في أغلب الأحوال - عن حال البلد، فإنه ينخرط في سلوك لفظي يتسم بالسخرية والاستهزاء من البلد وحالها والقائمين عليها مثل «دي بلد عايزة حرقها»، «دي بلد عايزة ولد»، «وكم فيك يامصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكاء».. الخ.
- (5) في ما يتعلق بالعنف الموجه نحو الشرطة ورموزها، راجع - على سبيل المثال - مابكتته الصحف عن أحداث 1981 والاعتداء بالقتل على قوات الأمن المركزي ومبنى مديرية أمن أسبوط عقب حادث اغتيال الرئيس السادات، وكذا اعتداء جنود الأمن المركزي - في أحداث عام 1986 - على بعض مراكز الشرطة وحرق سياراتها، وأيضا أحداث عين شمس 1989 والتي تفاقمت بقتل ضابط شرطة، بل وصل الأمر الى حد اعتداء عضو مجلس شعب داخل حرم المجلس على وزير الداخلية في أوائل عام 1989.
- (6) يتمثل التعقيم الاعلامي، في عدم طرح مبررات وتفسيرات واضحة لبعض الأحداث المتمثلة في الاضرابات، أو أحداث العنف الجماهيري أو سببية عزل أو اقالة مسؤول معين.. الخ. أما فوضى الاعلام فتتمثل في تعدد الصحف اليومية ونشرها لمعلومات متناقضة في ما يتعلق بالحدث الواحد وهو ما يصعب على الشخص العادي أن يفهمه أو ينتهي منه لرأي محدد، ومن ثم يفضي الأمر في النهاية لنوع من البلبلة وارجاء الحكم أو الامتناع عن تقبل المعلومات بشكل مطلق أحيانا.
- (7) ثمة مقولات تشيع من حين لآخر عن وجود نوع من التمويل المادي والدعم المعنوي من قبل بعض تجار العملة والمخدرات وأصحاب شركات توظيف الأموال، لبعض الجماعات الدينية ورجال الأحزاب السياسية - مثل الاخوان المسلمين - لتمكينهم من مناوئة السلطة ورموزها وفوزهم في الانتخابات البرلمانية لتشكيل أو الضغط على صانع القرار في اتجاه معين يحقق مصالح هذه الفئات ولو بشكل غير مباشر، هذا فضلا عن السيطرة - غير المباشرة - على بعض وسائل الاعلام من صحافة وتليفزيون، وكذا شن حملة ضارية على جهاز الشرطة من خلال الصحف الحزبية مثل الوفد والشعب، أو من خلال جلسات البرلمان بشكل غير موضوعي أحيانا. حتى أنه قد أشيع أن تجار المخدرات قد مولوا عملية تمرد قوات الأمن المركزي عام 1987، بهدف اظهار وزير الداخلية وقتئذ - لواء أحمد رشدي - بمظهر غير لائق وإحراجه أمام القيادة السياسية وبالتالي اقالته من منصبه، انتقاما منه كنتاج لتشديد قبضته وردعه الصارم لتجار المخدرات.
- (8) راجع ما كتب عن هذه الدراسة في جريدة الجمهورية المصرية يوم الخميس 1989/4/13.
- (9) في ما يتعلق بقضايا توظيف الأموال وأثارها السلبية على المجتمع المصري، راجع لمزيد من المعلومات مقال د. عبد الوهاب إبراهيم (1988): شركات توظيف الأموال «تحليل للجوانب الاجتماعية» المنار (47) 82-95. وأيضا مقال سامية سعيد وعبد القادر شهاب (1988) عن شركات توظيف الأموال في مصر، المنار (38) القاهرة 58 - 90.

- (10) راجع نفس الدراسة المشار إليها في هامش رقم (8).
- (11) يمثل الدعم الخفي للممارسات الاقتصادية الخاطئة، فيما أوردته بعض الصحف والتحقيقات في مصر، عن تورط بعض كبار الموظفين ورجال البنوك في ممارسة وتشجيع تجارة العملة، والموافقة على اقراض ملايين الجنيهات من البنوك دون ضمانات كافية، او تيسير الاجراءات بشكل غير قانوني لبعض شركات توظيف الأموال: راجع - على سبيل المثال - مآكثته الصحف عن قضية البشير والمحجوب، واعترافات أحمد الريان عن تورط بعض كبار المسؤولين في ما يسمى بكشوف البركة. الخ. ومن ناحية أخرى تدعم وسائل الاعلام النجاح السهل من خلال الاعلانات - على سبيل المثال - عن مسابقات جوائزها آلاف الجنيهات اذا ما اشترت سلعة ما من منتجات شركة معينة، فما تعجز عن أن تدبره في عشرات السنين من أموال، تجعلك وسائل الاعلام تعتقد في امكانية الحصول عليه دون جهد يذكر، اذا ما حالفك الحظ وشاركت في مسابقة ما، وبذلك يتدعم المثل القائل: «قيراط حظ ولا فدان شطارة».
- (12) في ما يتعلق بشيوع العنف بين الآباء والابناء، راجع - على سبيل المثال - مآكثته الصحف عنه من جرائم تصل الى حد الاعتداء بالقتل بين الآباء والابناء. وفي اطار المؤسسات المهنية راجع على سبيل المثال ماكتب عن أحداث نقابات المحامين والتجارين والاجتماعيين، والأساليب التي استخدمت في هذا الصراع من ضرب بالكراسي واطلاق الرصاص والسب العلني. الخ.
- (13) تتمثل ملامح الضعف في أساليب الردع الفوري، في ما يسمى ببطء اجراءات التقاضي، والتحايل على القوانين من قبل بعض المحامين دوغما عقاب لهم. وكمثال محدد على ذلك، اوضح تقرير لهيئة الرقابة الادارية - في ما يتعلق بالتعدي على أملاك الدولة - أن حجم التعديات على أراضي الدولة بكافة المحافظات - من قبل الأفراد والهيئات ووحدات القطاع العام والخاص - بلغ 3 مليارات جنيه، وأرجع التقرير ذلك للتقاعس من قبل أجهزة الأمن وشرطة المرافق عن تنفيذ القرارات الصادرة من المحافظات والوحدات المحلية بازالة التعديات، هذا فضلا عن اقرار الدولة لمبدأ وضع اليد على أراضيها ولجوئها في النهاية للتصالح مع من قاموا بالتعدي مقابل مبالغ زهيدة، وهو ما يضعف في النهاية من هبة السلطة وأجهزتها. راجع جريدة الوفد عدد (1596) فبراير 1989.
- (14) يقصد بمعايير الحياة الدينية في مصر تلك المتعلقة بالاغلبية المسلمة فقط والسالف الاشارة إليها.
- (15) يمثل تراث التعامل السلبي بين السلطة والجماعات الدينية في أحداث التصادم بينها والتي وقعت في أعوام 1951، 1954، 1965، 1981، مما أفضى لعمليات اعتقال واسعة النطاق، ووقائع تعذيب وقتل وتشريد لعدد من الأفراد والأسر التي كانت تنتمي لهذه الجماعات، بشكل أفضى لتكوين توجه راسخ يتسم بالحساسية والسلبية تجاه السلطة السياسية ورموزها بشكل عام. ولزيد من المعلومات، راجع - على سبيل المثال - صلاح عيسى (1985): الاسلام السياسي في المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري 1952-1980 (الأنشطة الدينية). القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية.

### المصادر العربية

- ابراهيم، ع. 1985 الانسان وعلم النفس. الكويت: عالم المعرفة.

- حسن ، ع. 1983 «المجاعة في مجال القيم وعلاقتها ببعض سمات الشخصية». رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب: جامعة المنيا.
- سويف ، م. 1975 مقدمة لعلم النفس الاجتماعي. القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية.
- عيسى ، ص. 1985 الاسلام السياسي في المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (1952 - 1980) (الانشطة الدينية). القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- محمود ، أ. 1979 ألف باء السياسة. القاهرة: دار المعارف.
- فلوجل ، ك. 1966 الانسان والأخلاق والمجتمع (ترجمة سعد الغزالي). القاهرة: دار الفكر العربي.
- فروم ، أ. 1972 الخوف من الحرية (ترجمة مجاهد عبدالمنعم مجاهد). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- 1977 الدين والتحليل النفسي (ترجمة فؤاد كامل). القاهرة: مكتبة غريب.

### المصادر الأجنبية

- Allen, V.L.  
1964 "Situational Factors in Conformity." pp. 133 - 175 in L. Berkowitz (Ed.), Advances in Experimental Social Psychology. New York: Academic Press.
- Brown, H.  
1985 People, Groups and Society. Milton Keynes, UK: Open University Press.
- Brown, R.  
1986 Social Psychology. New York: Free Press.
- Gross,  
1987 Psychology: The Science of Mind and Behaviour. New York: Oxford University Press.

- Hollander, E. & Willis, R.  
1971 "Some Current Issues in the Psychology of Conformity and Non-Conformity." pp. 435 - 450 in E. Hollander and R. Hunt (Eds.), Current Perspectives in Social Psychology (3rd ed., New York: Oxford University Press.
- Krech, D., Crutchfield, R. & Ballachey, E.  
1962 Individual in Society. New York: McGraw Hill.
- McDavid, J. & Harrari, H.  
1974 Psychology and Social Behaviour. New York: Harper Row.
- Milgram, S.  
1977 "Ethical Issues in the Study of Obediance in Social World." pp. 139 - 156 in S. Milgram (Ed.), The Individual in a Social World. New York: Addison Wesley.
- Secord, P. & Backman, C.  
1974 Social Psychology. New York: McGraw Hill.
- Shaw, M.  
1976 Group Dynamics (3rd ed.). India: Tata McGraw-Hill.
- Sheriff, M.  
1961 "Conformity, Deviation, Norms and Group Relations." pp. 159 - 197 in B. Berg & B. Buss (Eds.), Conformity and Deviation. New York: Harper Row.
- Willis, R.  
1963 "Two Dimensions of Conformity and Non-Conformity." Journal of Sociometry 26: 499-513.
- Wrightsmann, C. & Deaux, K.  
1981 Social Psychology in the 80s. California: Wadworth.

## **Conformity and Nonconformity to Norms of Egyptian Society**

**Hassan Ali Hassan**

This paper examines the phenomenon of conformity and nonconformity in Egyptian society through both empirical examination and theoretical analysis. In particular, the paper is concerned with the theoretical limitations of the concepts of conformity and nonconformity, the dynamic features relevant to an individual's behavior in conforming and nonconforming situations, and the positive and negative effects of conformity and nonconformity in social reality. The author makes projections relevant to this phenomenon on many levels of interactive reality in Egypt, such as in the political, economic, social and religious domains, and the paper presents some interesting insights into Egyptian society.